

افضلهما لم يحمهما من زلل واحسانهما لم يصف من كدر ، فأن انصفت فلك فيهما
عبرة ومقنع ، وان لججت فما تغني الايات والنذر عن قوم لا يؤمنون (٦٣)

وإذا كان الامر كذلك فيكون من حق المتنبي او القاضي الناظر في اشعار الا
يوافق على آراء المتعصبين ضده لمجرد انهم احصوا عليه بعض المعاييب والاطفاء فمن
غير المعقول ان يطالب المتنبي مالم يطالب به غيره ، فيسقط ديوانه ويغاب
لوجود بعض الغلط فيه وهو امر لم يسلم منه شاعر قديما كان او حديثا .

ويورد الجرجاني بعد هذا جملة من شواهد شعر المتنبي الرائعة ومقطوعات من
عيون قصائده . ليؤكد ما ذكره من ان وجود بعض التعقيد والالفاظ غير المستحبة او
الشواهد المعيبة الشاذة لا يمكن ان تمحو الكثرة الوافرة من جيد اشعاره .

وإذا استوفى شرطه في وجوب العدل في النظر الى مجموع شعر الشاعر وبرز
امامنا حقيقة كون مجموع شعر المتنبي لا يخرج عن اطار الجميل الرائع النادر عاد
الى تهمة اخرى يوجهها خصوم المتنبي الى اشعاره فوقف عندها وقفة طويلة محللا
ومفصلا ومستوفيا آراء من يسبقه الا وهي تهمة السرقة التي وقف عندها النقاد
طويلا ...

السرقات الشعرية قبل الجرجاني

لقد اشار الشعراء الى السرقات الشعرية في معرض الفخر او الهجاء فهذا حسان بن
ثابت يفخر بأشعاره ، ويدعي لنفسه الابتكار فهو لا يسرق معاني من سبقه
ولا يتكل على مقولة بعضهم في موافقة معانيهم لمعاني من سبقهم .

لاسرق الشعراء ما نطقوا به

بلا لا يوافق شعرهم شعري

وقد تبادل الشاعران جرير والفرزدق تهمة السرقة الشعرية فيقول الفرزدق :

ان استراقك يا جرير قصائدي

مثل ادعاء سوى ابيك تنقل (٦٤)

(٦٣) الوساطة ٨٢

(٦٤) ديوان الفرزدق ، ١ / ٧٢٢

ويقول جرير :

سيعلم من يكون ابوه قينا
ومن عرفت قصائده اجتلابا

ولم يول الادباء والنقاد لهذه القضية اهتماما كبيرا اول الامر . وعدوها من الامور التي لاتستحق الوقفة الطويلة . فالجاحظ مثلا لا يقف عندها . وانما نفهم رأيه من مقولته المشهورة عن المعاني . وانها مطروحة في الطريق تخطر ببال الناس جميعا . وانما الفضل والشأن لمن يحسن التعبير عنها صياغة واسلوبا . لغة وروحا (٦٥) . وعلى هذا يكون رأي الجاحظ ميالا الى التساهل في هذا الامر .

اما ابن طباطبا فإنه نظر الى السرقات من منظار آخر فمعاناة الشعراء في زمانه بحثا عن الجيد من المعاني . والاشعار جعلت ابن طباطبا ينظر الى الاستفادة من معاني الشعراء الاقدمين وسيلة لانتشال الشاعر من محنته فدعا الى ادامة النظر في اشعار القدماء . لتلصق معانيها بفهمه . وترسخ أصولها في قلبه . وتصير مواد لطبعه . ويذوب لسانه بالفاظها . لكنه في الوقت نفسه دعا الشاعر ايضا الى عدم احتذاء تلك المعاني حذو السارق لها ولكنه اراد ان تكون له حصيلة ثقافية تمده بما يحتاج اليه من معان واخيلة وتشبيهات (فكانت تلك النتيجة كسبيكة مفرغة من جميع الاصناف التي تخرجها المعادن . وكما قد اغترف من واد قد مدته سيول جارية من شعاب مختلفة . وكطيب تركب من اخلاط من الطيب فيستغرب عيانه ويغمض مستنبطه . (٦٦)

ويرى د . قليقلا (٦٧) ان القاضي الجرجاني في حديثه عن الدربة واثرها في العمل الادبي قد اعتمد على رأي ابن طباطبا هذا .

والواقع الذي نلمحه في تاريخ النقد عند العرب ان الحديث عن السرقات يزداد عمقا وجدية حين يظهر شاعر مبدع خلاق يثير خلافا بين النقاد والادباء فيحتاجون فيه الى التحليل والموازنة والتعليل . وحين تشتد الخصومة الفنية بين شاعرين او اكثر من جيل واحد يقف النقاد فريقين :

(٦٥) ينظر النص في الحيوان ، ٣ ، ١٣١ . وقد سبق تحليله في الفصل الخامس

(٦٦) عيار الشعر ١٠

(٦٧) القاضي الجرجاني ١٦٧

فريق يبحث عن المعاني المتشابهة ، ليطعن في شاعرية الشاعر ، واخر يبحث عن مسوغات تبعد صاحبه عن هذه التهمة فيلجأ الى تحليل النصوص ، والنظر الى جزئيات المعاني ، ليجد اضافة او جمالا فنيا عند صاحبه فيسمه بالابداع والتجديد ويبعده عن تهمة السرقة وعييبها ، وهكذا برزت لنا روايات بسيطة بشأن شعراء النقائض جرير والفرزدق والاخلطل في المفاضلة بينهم فكان من بين اسس المفاضلة ادعاء السرقة او الابتداء عندهم . (٦٨)

وحين برز ابو نؤاس في العصر العباسي وجد من اتهمه بالسرقة ايضاً فكان كتاب يموت بن المزرع عن سرقات ابي نؤاس وهو كتاب مطبوع .

وحين واجه ابن المعتز القضية التي اثيرت حول اشعار ابي تمام تحدث عن السرقات ايضاً الا انه بدا مع الفريق الذي يميل الى عدم الاعتراض بها ، او التمييز بينها وبين الاخذ المشروع فقد عد كثير من ابيات ابي تمام التي استقى معانيها من غيرها اخذاً ، ولم يسمها سرقة ، هذا رأيه في كتاب البديع ولكننا نعرف ان له كتاباً في السرقات ضاع ولم يصل اليها . (٦٩) ولو وصل لوجدنا آراء ربما سبق فيها غيره من النقاد في معالجة قضية السرقة .

أما الصولي فإنه لم يحكم على الشاعر بالسرقة لمجرد تشابه معانيه مع معاني غيره ولعله في هذا يسائر رأيه النقدي في الدفاع عن ابي تمام ، فتسويغ السرقة جزء من الدفاع عن هذا الشاعر ، ومع ذلك نجد آراءه سابقة لآراء الامدي والقاضي الجرجاني من بعد ، فهو يدعو الى ادامة النظر في معاني الشاعر ومعاني من اخذ عنه ، وفي ذلك نجد ثلاثة محاور يدور مفهوم السرقة عنده .

١ . المعنى المشترك بين شاعرين في زمانين مختلفين فاذا وجد شاعران قد تعاورا معنى ولفظاً او جمعهما فإنه يدعو الى جعل السيف لاقدمهما سناً ، ومع ذلك فإنه لا يسمى المتأخر سارقاً وانما يسميه اخذاً ، وفي ذلك تخرج في اطلاق الحكم على سرقة الشاعر .

(٦٨) يراجع في هذا كتاب الموشح للمرزباني
(٦٩) يراجع في هذا مبحث ابن المعتز في هذا الكتاب

٢ . المعنى المشترك بين شاعرين في عصر واحد وهذا يدعو الصولي الى دراسة شعريهما . ليلحق المعنى المتنازع عليه باشبههما به كلاما . فاذا لم يستطع الناقد بعد هذا التحليل الوصول الى من هو احق من غيره بنسبة المعنى اليه فإنه يدعو الى جعل المعنى مشتركا بين الشاعرين دون اتهام احدهما بالسرقة .

٣ اذا اخذ الشاعر معنى من اخر واطاف اليه زيادة جملته فإنه احق من الاول . (٧٠)

وحين نصل الى الامدي نجد موقفه متسامحا من السرقات ويبحث عن المسوغات التي تعيد الشاعر عن الشبهة والنقد المتحامل وهو يعلن بأن رأيه ليس بدعا بين آراء النقاد . لان من ادركه من اهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات المعاني من كبير مساوى الشعراء وخاصة المتأخرين منهم اذ كان هذا بابا ماتعري منه متقدم ولا متأخر . (٧١)

لقد اضاف الامدي الى آراء من سبقه آراء اخرى . وخلل فيها ابيات الشعر التي اتهم اصحابها بالسرقة . وبذا رسخ هذا المفهوم وبين حدوده واصوله فعقد فضلا طويلا عن سرقات ابي تمام واخرى عن سرقات البحتري . وذكر انه كان ينبغي له الا يذكر السرقات ولا يعدها من مساوى الشاعرين . ولكنه اضطر الى ذكرها . لانها ذكرت ضمن التهم التي تبادلها فريقا ابي تمام والبحتري . ورأيه اساسا يتجلى في عدم عدده السرقات بابا من عيوب الشعر . ولاهي قضية تستحق الوقوف عندها . وهكذا نجد الامدي يخرج كثيرا مما سمي سرقة عن كونه سرقة بل يضيف اليه فضلا اخر وهو فضل الاجادة وذلك في الحالات الاتية وهي ليست من السرقة في شيء :-

١ . اذا اخذ الشاعر معنى من غيره . وألطف فيه . واحسن اللفظ (٧٢)

٢ . اذا اخذ الشاعر معنى من غيره وزاده وضوحا وبيانا واحسن واجاد . (٧٣)

٣ . اذا اخذ الشاعر معنى من غيره . واطاف اليه زيادة جملته وتممته (٧٤)

(٧٠) اخبار ابي تمام / الصولي ، ٥٣ فما بعدها

(٧١) الموازنة / ١ / ٢٩٠

(٧٢) الموازنة / ١ / ٦٧

(٧٣) نفسه / ٨٠

- ٤ . اذا اخذ الشاعر معنى وعكسه فبدا وكأنه معنى جديد فإنه لا يعد سارقاً بل هو مجيد (٧٥) وكذلك اذا حول المعنى واجاد فيه (٧٦)
- ٥ . ولا يعد سرقة كل معنى مشترك بين الناس وكذا الالفاظ المتداولة المشتركة التي لا يحق لاحد حق الادعاء بابتكارها . وقد رد الامدي على ابن ابي طاهر . لانه خلط بين الخاص من المعاني بالمشارك بين الناس (٧٧)
- اما الحالة التي تعد عيباً على الشاعر فهي اخذ معنى من غيره (٧٨) وافساده او اخذه المعنى بلفظه ونصه (٧٩)
- وهكذا عالج الامدي قضية السرقة التي اتهم بها كل من البحتري وابي تمام وميز بين انواعها فالغى كثيراً مما عد عيباً وسرقة .

موقف الجرجاني من السرقات :

واخيراً يأتي القاضي الجرجاني فيقف وقفته الطويلة عند السرقات الشعرية لانها كما قلنا مما اثاره خصوم المتنبى وعدوها عيباً عليه فكان لا بد له من الاستماع الى ادلة هذه التهمة . ثم تحليلها وتفنيدها .

فراى اولاً انه لا يحق لاي شخص الحديث عن السرقة الشعرية . لانه باب لا ينهض به الا الناقد البصير . العالم المبرز . وليس كل من تعرض له ادركه . ولا كل من ادركه استوفاه . وهو يرى ان هناك مصطلحات ومسميات تخص السرقة ولكل منها مدلولها الخاص الذي لا يفهمه الا الناقد العالم . ونجد القاضي الجرجاني مستفيداً من آراء من سبقه وآراء الامدي خاصة في تحليله للشواهد الشعرية او تفصيله لتلك الآراء واعطاء الامثلة والشواهد عليها فالمعاني المشتركة لتلك الآراء واعطاء الامثلة والشواهد عليها فالمعاني المشتركة التي ذكرها الامدي وقف عندها القاضي الجرجاني مبيناً انواعها وذاكراً شواهدا وهي كما يلي :-

(٧٤) نفسه ٨١

(٧٥) نفسه ٨٩ / ١

(٧٦) نفسه ٩٠ - ٩٩

(٧٧) نفسه ١٢٠ ، ١٢١ ، ١١٠

(٧٨) نفسه ٧٠ ، ٥٥ ، ٦٥

(٧٩) نفسه ٩١ ، ٩٤